العرب
السبت 2020/01/04
السنة 42 العدد 11576

الجملي يُقدم حكومة محاصصة بغطاء «كفاءات مستقلة»

الحكومة الجديدة تواجه تحدي نيل ثقة البرلمان

ستوضع حكومة التكنوقراط التي أعلنها رئيس الحكومة المكلف حبيب الجملي، الخميس، موضع اختبار عند التصويت في البرلمان، نظرا لأن الجملي فشل في وقت سابق في مشاوراته مع الأحزاب في التوصل إلى توافق حول حكومة سياسية، بسبب مسائل خلافية والاشتراطات المسبقة حول حقائب وزارية بعينها، إضافة إلى اتهامه بتشكيل حكومة محاصصة تتخفى بغطاء الكفاءات والمستقلين.

الجمعي قاسمي

تونس – يرسم التفاؤل الذي عبّر عنه رئيس الحكومة التونسية المُكلف، الحبيب الجملي، بإمكانية منح البرلمان الثقة للحكومة التي أعلن تشكيلتها في وقت سابق، نقاط استفهام عديدة، ألقت غبارا مُتصاعدا على مدى مساحة ابتعاده عن المُحاصصة الحزبية أثناء اختياره لأعضاء فريقه الحكومي.

ودفع هذا التفاؤل الذي جاء حذرا، إلى تزايد الأصوات التي تصف حكومة الحبيب الجملي بأنها "حكومة مُحاصصة بغطاء كفاءات مُستقلة"، بمواصفات حددها الفريق المُقرب من رئيس حركة النهضة الإسلامية، راشد الغنوشي، الذي يُريد من خلالها التحكم بتفاصيل عملها.

ويُدرك الحبيب الجملي هذا المُعطى الذي لم تتمكن المناورات السياسية التي عكستها التباينات في مواقف قادة حركة النهضة، في حجب أبعاده، ومع ذلك اندفع في تفاؤله دون أن يتجاوز حدود المساحة المُحددة له للتحرك ضمن معادلاتها الحزبية التي فرضتها موازين القوى داخل البرلمان.

وأعرب في هذا السياق، عن ثقته في أن تحصل تركيبة حكومته المُقترحة، على ثقة البرلمان، لأنها "تشكلت على قاعدة الكفاءة والتحري على كل الأسماء"، مؤكدا في هذا الصدد، أن جميع الوزراء المُقترحين "مُستقلون"، ويستجيبون للقواعد والمقاييس التي وضعها، أي "النزاهة والمصداقية والكفاءة".

الهاشمي الحذيري

حكومة الجملي هي حكومة تقاسم مصالح حزبية ضيقة

وكان الجملي قد أعلن بعد 42 يوما من المشاورات والمفاوضات مع الأحزاب ومختلف القوى السياسية والاجتماعية، تخللتها سلسلة من المناورات والاشتراطات، وحتى الإملاءات التي تحولت إلى عراقيل وعقبات، عن تشكيلة حكومته التي وصفها بأنها "حكومة كفاءات مستقلة".

وتتكون هذه الحكومة من 42 عضوا، منهم 25 وزيرا، و3 وزراء لدى رئيس الحكومة، و14 كاتب دولة (مساعد وزير)، أي بمعدل اختيار عضو في كل يوم، سرعان ما تبين أنها حكومة "مُحاصصة حزبية" بامتياز حصلت فيها حركة النهضة الإسلامية على نصيب الأسد من الحقائب الوزارية، وخاصة منها السيادية.

وتدفع بهذا الوصف غالبية الأحزاب التي اختارت المعارضة، منها حركة الشعب (16 مقعدا برلمانيا)، التي لم يتردد أمينها العام زهير المغزاوي في القول إنها حكومة حركة النهضة الإسلامية (52 مقعدا برلمانيا)، وحزب قلب تونس (38 مقعدا برلمانيا) الذي يرأسه رجل الأعمال، نبيل القروي.

واعتبر في تصريحات بثتها، الجمعة، إذاعات محلية تونسية، أن حزبي حركة النهضة الإسلامية وقلب تونس "يُحاولان التخفي وراء مُسمّى الكفاءات والمستقلين، والحال أن عديد الأسماء التي وردت في تشكيلة الحكومة لا علاقة لها بالكفاءة ولا بالنزاهة، بل هي قيادات في الصف الثاني والثالث في الحزبين المذكورين".

ويُشاطر هذا الرأي، الناشط السياسي التونسي، المحامي الهاشمي الحذيري الذي قال لـ"العرب"، إن "الحكومة التي أعلن تشكيلتها الحبيب الجملي، هي حكومة تقاسم مصالح حزبية ضيقة، لا تُمثل تونس الأعماق، ولا الحضارة ولا الإنسان التونسي".

وذهب بعيدا في انتقاده لهذه الحكومة، حيث لم يتردد في وصفها بأنها "حكومة لقيطة" تريد حركة النهضة الإسلامية تمريرها في هذه المرحلة الخطيرة عبر مناورات جديدة منها مُحاولة فرض التصويت لمنح الثقة عليها بشكلها الكامل، وبالتالي الالتفاف على التصويت لمنح الثقة لكل واحد من أعضائها قبل التصويت على تشكيلة الحكومة برمتها، كما ينص على ذلك الدستور.

وتزايد الحديث حول هذه الفرضية، وسط معلومات مفادها أن حركة النهضة الإسلامية تخشى عدم حصول ثلاثة من الوزراء المُقترحين في الحكومة الجديدة على الأقل، على ثقة البرلمان، لاعتبارات مُرتبطة بمواقفهم المثيرة للجدل، وبنتائج مسيرتهم العملية السابقة، الأمر الذي من شأنه تعطيل المصادقة النهائية على منح الثقة للحكومة.

ويُنتظر أن يعقد مكتب البرلمان، السبت، اجتماعا برئاسة راشد الغنوشي لتحديد موعد عقد جلسة برلمانية عامة تُخصص لمنح الثقة للحكومة الجديدة، وترتيبات سير عملها، التي ستضع الحبيب الجملي وحكومته المُقترحة أمام هذا التحدي الذي يُوصف بالامتحان الصعب.

ومع ذلك، تُجمع القراءات السياسية الأولية على أن هذه الحكومة ستحصل على ثقة البرلمان بأكثر من 125 صوتا، والحال أنها بحاجة إلى 109 أصوات فقط من أصل 217 حتى تُعتمد رسميا وتتجه بعد ذلك إلى ممارسة مهامها التنفيذية.

حكومة كفاءات أم حكومة النهضة

ويُنتظر أن تُصوت لصالح هذه الحكومة كتلة حركة النهضة (54 نائبا)، وكتلة حزب قلب تونس (38 نائبا)، وكتلة الإصلاح الوطني (16 نائبا)، إلى جانب كتلة ائتلاف الكرامة (21 نائبا)، وعدد من المستقلين.

ويرى مراقبون أن نيل الثقة بتلك الأغلبية التي تبدو ضعيفة، ستجعل من الحكومة الجديدة أمام تحديات جسيمة، لأنها ستواجه معارضة تُوصف بالشرسة لها أكثر من 70 نائبا، منهم نواب ثلاثة أحزاب رئيسية ووازنة هي التيار الديمقراطي (22 نائبا)، وحركة الشعب (16 نائبا)، والحزب الدستوري الحر (16 نائبا).

وبالتوازي، تبدو العلاقة المهزوزة بين هذه الحكومة، ومؤسسة الرئاسة، التي عكستها البيانات المُتضاربة التي رافقت الإعلان عن تشكيلتها، ستكون حاضرة أيضا في هذا المشهد الذي لا يؤشر إلى أن حكومة الجملي ستكون قادرة على رفع التحديات الماثلة أمامها وأمام البلاد بشكل عام.

ولعل استباق غازي الشواشي، القيادي بحزب التيار الديمقراطي، منح الثقة لحكومة الجملي، بدعوة الرئيس قيس سعيد إلى الاستعداد لاختيار الشخصية الأقدر لتكوين الحكومة المقبلة، لدليل إضافي على صعوبة الوضع الذي ينتظر هذه الحكومة.

ضحايا ثورة الخبز يطالبون بمنحهم حقوقهم

تونس – طالب العشرات من التونسيين من ضحايا "ثورة الخبز"، سلطات بلادهم بتفعيل منظومة العدالة الانتقالية ومنحهم حقوقهم، ورد الاعتبار إلى كل الذين سقطوا برصاص الجيش والشرطة، وتعويض عائلات الذين قتلوا أو قمعوا بسبب هذه الانتفاضة.

جاء ذلك في وقفة احتجاجية نظمتها اللجنة الوطنية لضحايا الاستبداد (مستقلة)، الجمعة، أمام المسرح البلدي وسط العاصمة تونس، إحياء لذكرى ثورة الخبز 1984.

وتمثل أحداث 3 يناير 1984، في مظاهرات عارمة شملت كافة مناطق البلاد، احتجاجا على قرار الحكومة برفع ثمن الخبز ومشتقات الحبوب بنسبة زادت عن 100 بالمئة.

وردت السلطات على التظاهرات باستعمال الرصاص الحي، مما أودى بحياة العشرات من المتظاهرين، قبل أن يعلن الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة (حكم من 1956 إلى 1987) التراجع عن الزيادات.

وقال عبدالحميد الطرودي، الناطق باسم اللجنة الوطنية لضحايا الاستبداد في تصريحات صحافية "أردنا تذكير التونسيين بمعاناة ضحايا ثورة الخبز".

ولفت الطرودي إلى أن "الدولة بحكوماتها المتعاقبة لم تطبق القانون". وأضاف "نحن اليوم، نطالب بتفعيل منظومة العدالة الانتقالية، ومن أهمها إرجاع الحقوق لأصحابها بموجب مرسوم العفو التشريعي العام". كما أشار الطرودي إلى إمكانية "تنفيذ اعتصام مفتوح أمام مجلس النواب للضغط على البرلمان والحكومة القادمة".

ورفع المحتجون لافتات كتب فيها، "انتفاضة الخبز.. جريمة دولة بامتياز"، و"قضية وطنية أثبتت أن إرادة الشعوب لا تقهر".

من جانبه، قال محرز الشرقي أحد ضحايا هذه الأحداث، "نحن أمام جريمة دولة بحق التونسيين، حوكمنا محاكمة غير عادلة وجاهزة تراوحت الأحكام فيها من 5 سنوات إلى مدى الحياة والإعدام".

عواقب تدخل تركي عسكري محتمل في ليبيا

إسطنبول – وافق البرلمان التركي، الخميس، على مشروع قرار يسمح بإرسال دعم عسكري إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق والميليشيات الإسلامية المتحالفة معها في العاصمة طرابلس، في مواجهة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يخوض منذ أبريل الماضي معركة لتحرير طرابلس من الإرهاب وفوضى الميليشيات.

وإذا كانت أنقرة تنوي بذلك مساعدة حليف تحتاجه لتعزيز نفوذها وفي سياق دعم مطالباتها في التنقيب عن الغاز شرقي البحر الأبيض المتوسط، فإنّ انتشارا عسكريا ميدانيا، لم يتم الإعلان عن حجمه بعد، سيكون محفوفا بالمخاطر، وفق خبراء.

ويعتبر المحلل في مكتب آي.إتش. أس، ماركيت إيغه ستشكين، أنّ حكومة الوفاق تطلب تدخلا تركيا واسع النطاق من شأنه تغيير مسار الحرب في وقت تقف فيه قوات الجيش الليبي عند أبواب طرابلس.

ويرى ستشكين أنّه في حالة كهذه، يمكن للدعم أن يأخذ شكل إرسال "لواء عسكري يحوز على مقاتلات أف16- وقوات بحرية لحماية طرابلس من الهجمات البحرية، وهذا يعني قوات من نحو 3 آلاف عنصر".

غير أنّ سنان أولغن وهو دبلوماسي تركي سابق يدير مركز "ادام" للأبحاث في إسطنبول، يرى أن "الهدف السياسي لتركيا ليس دعم حكومة طرابلس لكسب الحرب"، ولكن "لمساعدتها على البقاء".

لهذه الغاية، فإنّه يتوقع أن يتم في المرحلة الأولى نشر "مستشارين مهمتهم دعم القوات في طرابلس"، ولكنّه يشير في الوقت نفسه إلى أنّ ذلك "لن يكون كافيا".

وقامت تركيا بعمليات في السنوات الماضية في دول مجاورة، خصوصا في سوريا والعراق، بهدف محاربة مقاتلين أكراد وجهاديين كما تزعم.

ولكن في الحالة الليبية، فإنّ تركيا لا تتقاسم حدودا برية مع ليبيا الواقعة على مسافة 1500 كلم، ما يطرح إشكالات لوجستية لبلد قد يعاني ضعفا على مستوى توسيع نطاق الأعمال العسكرية.

ويقول أولغن إنّ "التحدي الأول يتمثل في إمداد القوات"، فيما يتمثل الثاني في "تحقيق التفوّق الجوي" الضروري للتحكم بميادين القتال.

ومن جانبه، يرى ستشكين أنّ "المسألة الرئيسية هي في موقفي الجزائر وتونس" إذ من شأن حدودهما مع ليبيا أن تشكّل بابا للدخول إلى الأراضي الليبية.

ولا يعدّ دعم أنقرة لحكومة الوفاق جديدا، غير أنّ التعهد بإمكانية التدخل العسكري يأتي في الوقت الذي تعاني فيه القوات الموالية لهذه الحكومة من صعوبات في مواجهة النجاحات الميدانية للجيش الليبي.

وبعيدا عن مخاطر الانزلاق في مستنقع ليبي كما تشير المعارضة التركية، فإنّ عدة دول تحذر من مخاطر تصعيد الصراع في ليبيا.

حكومة جزائرية جديدة دون تطلعات الخروج من الأزمة

القطيعة بين القبائل والسلطة أكبر من مساعي استرضاء الأمازيغ

صابر بليدي

الجزائر – كشفت الرئاسة الجزائرية عن تركيبة الحكومة الجديدة، بعد أيام من الترقب والانتظار، لتكون بذلك أول جهاز تنفيذي تفرزه السلطة الجديدة في البلاد، تأمل من ورائه احتواء الأوضاع المتأزمة وإعادة الثقة للشارع المنتفض منذ قرابة العام، لكن الأصداء القادمة من عمق الحراك الشعبي، توحي بأن لعبة القبضة الحديدية بين السلطة والحراك ما زالت مستمرة.

وخرجت مظاهرات شعبية في العاصمة الجزائرية ومختلف مدن ومحافظات الجمهورية، الجمعة، للتعبير عن عدم الاعتراف بالمؤسسات المنبثقة عن الاستحقاق الرئاسي الأخير، وتجديد المطالب الأساسية للحراك الشعبي، المتمثلة في تنحي السلطة القائمة وتحقيق تغيير سياسي شامل في البلاد.

وبذلك تكون حكومة عبدالعزيز جراد، المعلن عنها ليل الخميس، من طرف رئاسة الجمهورية، قد تلقت أول رد فعل من طرف الشارع الجزائري المنتفض والرافض للمؤسسات المستحدثة، بداية من الرئيس الجديد عبدالمجيد تبون، إلى حكومة عبدالعزيز جراد، وتدخل بذلك في أول التحديات التي واجهتها الحكومة السابقة بقيادة نورالدين بدوي.

ورغم حيازة البرلمانية عن كتلة جبهة المستقبل بسمة عزاور، على منصب وزير العلاقات مع البرلمان، وعودة بعض الوجوه المعروفة بانتمائها الحزبي، على غرار سيد أحمد فروخي، إلا أن الطابع التكنوقراطي غلب على الحكومة الجديدة، لاسيما في ظل استحداث حقائب وكتابات دولة ووزارات منتدبة، تتصل بالقطاعات الاقتصادية والتكنولوجية.

وظهرت نوايا الرئيس عبدالمجيد تبون في استرضاء الشارع القبائلي واضحة من خلال استقدام شخصيات ووجوه تنحدر من المنطقة لشغل مناصب مختلفة في رئاسة الجمهورية وفي حكومة عبدالعزيز جراد، إلا أن المظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها العاصمة ومدن البويرة وبجاية وتيزي وزو، تؤكد أن القطيعة بين الطرفين لا رجعة فيها، وأن الشارع لم تعد تقنعه الأسماء الأمازيغية القريبة من السلطة أكثر من قربها من عمق المنطقة.

واعتمدت السلطة في تشكيلتها الحكومية على عدد من خبراء ومحللي البلاتوهات التلفزيونية ووسائل الإعلام، لشغل مناصب حساسة كما هو الشأن بالنسبة إلى كمال رزيق في التجارة وفرحات آيت علي في الصناعة والمناجم، وعبدالمنعم شيتور في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لكن تصريحاتهم ومواقفهم السابقة تبعثهم إلى مناصبهم الجديدة، خاصة بالنسبة إلى الأول والثاني اللذين كانا على خصومة جماعية أو جزئية مع الحراك الشعبي.

الجزائر تستهل العام الجديد بالاحتجاجات

وكانت الحسابات الشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي والأرقام الشخصية لهؤلاء أول ما تغير في المشهد الجديد، ليطرح بذلك إشكالية التواصل بين أفراد الحكومة والرأي العام، لاسيما وأن الناطق الرسمي لمؤسسة الرئاسة المعين حديثا محند سعيد أوبلعيد، بدا غير موفق في أول خروج له للكشف عن التشكيل الحكومي.

وإذا بدا التكوين الأكاديمي عاليا لدى معظم الطاقم الحكومي، إلا أن الكفاءات العملية تبقى غير مضمونة، في ظل فشل تجارب مماثلة سابقا، واختلاف الممارسة الميدانية عن التنظير الأكاديمي، فضلا عن المعوقات المنتظرة في طريق هؤلاء، خاصة فيما يتصل بالشرعية الشعبية واستمرار الاحتجاجات السياسية.

وكان تضخيم التعداد الحكومي إلى 39 حقيبة بين وزراء ووزراء منتدبين وكتاب دولة، أول انتقاد وجه لحكومة عبدالعزيز جراد، فضلا عن الاحتفاظ أو عودة بعض الوجوه المحسوبة أو المعروفة بولائها المطلق لشخص الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

واحتفظ رئيس الوزراء بعدد من وزراء الحكومة السابقة، على غرار وزير الطاقة محمد عرقاب، في رسالة لطمأنة الشركاء الأجانب بالتزام الجزائر بقانون المحروقات الذي استحدث خلال الأسابيع الماضية، ووزير الخارجية صبري بوقادوم لرصيده الدبلوماسي في الأمم المتحدة واطلاعه على مختلف الملفات.

إلا أن اللافت هو استغناء حكومة عبدالعزيز جراد عن منصب نائب وزير الدفاع الوطني، لأول مرة منذ استحداثه عام 2004، ليبقى منصب وزير الدفاع من نصيب رئيس الجمهورية بموجب نصوص الدستور، وهي الخطوة التي ألمحت إلى إبعاد شكلي للجيش عن الواجهة السياسية، بعد اللغط الكبير الذي أحاط بنفوذ العسكر في السلطة، خاصة لما كان نائب وزير الدفاع الراحل الجنرال أحمد قايد صالح، هو الفاعل الأساسي في السلطة والعسكر خلال الأشهر التي أعقبت تنحي بوتفليقة عن الرئاسة مطلع أبريل الماضي.